مجلة المحترف لعلوم الرياضة و العلوم الانسانية و الاجتماعية
المجلد (09) العدد (01) السنة (2022)
الصفحة 141-127

مخرجات التكوين الجامعي في الجامعة الجزائرية وميدان الشغل

Résultats de la formation universitaire à l'université algérienne et sur le terrain

الزهراء معلم[1*]، أحمد دناقة[2]

[1] جامعة طاهري محمد ببشار (الجزائر)، alzhramlm7@gmail.com

[2] المركز الجامعي آفلو (الجزائر)، docto.ahmed28@gmail.com

معلومات البحث

تاريخ الاستلام: 2021/11/24
تاريخ القبول:2022/01/30

Printed ISSN: 2352-989X
Online ISSN: 2602-6856

الملخص:

هدفت دراستنا للتعرف على مخرجات التكوين الجامعي في الجامعة الجزائرية وميدان الشغل، وقد اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي واستخدمنا الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وقد أظهرت نتائج الدراسة أنَ التخصصات المدروسة بالجامعة لا تتماشى مع المناصب المعروضة في سوق العمل وأنَ تكوين الجامعي لا يغطي كل الجوانب لخرجيها، وأنَ سوق العمل المحلي من يد عاملة مركزية التكوين الجامعي في الجزائر لا تسمح بتوجيه الطلبة حسب طبيعة البيئة المحلية التي ينتمون إليه، الأعداد الكبيرة لخريجي الجامعة يفوق حاجيات الاقتصاد الوطني .

الكلمات المفتاحية: مخرجات التكوين، الجامعة، ميدان الشغل

ABSTRACT

Our study aimed to identify the outputs of university training at the Algerian university and the field of employment, and we followed the descriptive analytical approach and used the questionnaire as a tool for data collection. The local labor market is a centralized workforce. University training in Algeria does not allow students to be directed according to the nature of the local environment to which they belong. The large number of university graduates exceeds the needs of the national economy.

Keywords: training outcomes, university, field of work

* المؤلف المرسل

1.مقدمة:

تشير بعض الأدبيات التي تناولت التعليم العالي بوجه عام والتعليم الجامعي بوجه خاص إلى أنَ الجامعات التي تعد إحدى أهم مؤسسات التعليم في المجتمع الحديث، وتعتبر أعلى درجات السلم التعليمي، وتؤكد الأدبيات أيضاً على أنَ عدم توفير هذا التعليم يعتبر انتقاصاً لهذا السلم، ولتكافؤ الفرص، ولتلبية احتياجات سوق العمل من الخبراء والمتخصصين ذوي القدرات الفاعلة والكفاءة العلمية العالية، سواء في الجوانب التقنية أو الإدارية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو غيرها، وينظر إلى الجامعة كتنظيم اجتماعي مثل التنظيمات والمؤسسات الأخرى كالمصانع والمصارف والمستشفيات وغيرها.

كما تعتبر الجامعة من أهم التنظيمات الاجتماعية كونها الرافد لكل التنظيمات الموجودة في المجتمع، فهي التي تعد أفراد مؤهلين ومدربين على مختلف المهن والتخصصات التي تحتاجها العديد من التنظيمات الأخرى. (غربي، 2013-2014 ، صفحة 53)

إنَ التعليم العالي مثله مثل نسق تعليم نظامي، ما هو إلاَ انعكاس للسياق الاجتماعي والاقتصاد العام، وليس بالمستغرب أن يعاني بمختلف مؤسساته تحديات تتصل بتدني نوعية مخرجاتها وعدم مواءمتها لاحتياجات سوق الشغل وخطط التنمية، فكان على الجامعة أن تغير مهامها وأدوارها وظائفها وفقاً للتغيرات الحالية، حيث أصبح من الضروري أن تقوم بمواكبة التغييرات والتحولات والاستجابة لها، لتعرف بذلك الجامعة الجزائرية جملة من الإصلاحات قادتها إلى تبني نظام جديد في التعليم، ويعمل على إيجاد علاقة تتميز بالاستقرار بين مخرجات سوق العلم ومدخلات سوق العمل من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

كما تكمن مهمة التعليم العالي في إعداد القوى البشرية ذات القدرات العالية والتخصصات المختلفة المؤهلة والقادرة على أخذ المواقع المتقدمة والمتميزة في النشاط الاقتصادي، في حين مهمة سوق العمل تكمن في قدرته على استيعاب تلك القوى البشرية وتوفير الظروف المناسبة لاحتوائها والاستفادة منها بما يحقق زيادات في الإنتاج والدخل، ورفع مستوى المعيشة للفرد والمجتمع، وبالتالي فإنَ ايجابيات العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل تعتمد على قدرة مخرجات التعليم العالي في تلبية احتياجات النشاط الاقتصادي من القوى العاملة بالكم وكيف المطلوبين .

والجامعة الجزائرية على غرار جامعات العالم بتلقين الطلبة المعارف والاتجاهات النظرية التي من شأنها إعدادهم للاندماج في سوق العمل بعد تخرجهم، فالشهادة الجامعية التي يتحصل عليها الخريج تمثل وثيقة المرور للحياة المهنية.

إلاَ أنَ التطور الكبير في عدد المتخرجين من الجامعات أدى إلى زيادة الموارد البشرية المعروضة على سوق الشغل، ممَا أدى إلى عدم توافق فرص العمل المتوفرة ومؤهلات الطلب على العمل، فلا يوجد هناك تناسق بين المنظومة التعليمية واحتياجات سوق العمل، وهذا ما أدى إلى ارتفاع بطالة حاملي الشهادات الجامعية.

وهذا ما يجعلنا نطرح من مجموعة من التساؤلات هي كالتالي :

- هل هنالك مواءمة بين مخرجات التكوين الجامعي في الجامعة الجزائرية وميدان الشغل ؟

– هل متطلبات الشغل في الجزائر تستوعب حجم مخرجات التكوين في الجامعة الجزائرية ؟

الفرضيات :

– ليست هنالك مواءمة بين مخرجات التكوين الجامعي في الجامعة الجزائرية وميدان الشغل.

– متطلبات الشغل في الجزائر لا تستوعب حجم مخرجات التكوين في الجامعة الجزائرية.

أهداف الدراسة :

– الكشف على إذا ما كان هنالك مواءمة بين مخرجات التكوين الجامعي في الجامعة الجزائرية وميدان الشغل.

–الكشف ومعرفة إذا ما كانت متطلبات الشغل في الجزائر تستوعب حجم مخرجات التكوين في الجامعة الجزائرية.

أهمية الدراسة :

– التَعرف على إذا ما كان هنالك مواءمة بين مخرجات التكوين الجامعي في الجامعة الجزائرية وميدان الشغل.

– التَعرف إذا ما كانت متطلبات الشغل في الجزائر تستوعب حجم مخرجات التكوين في الجامعة الجزائرية.

المفاهيم الإجرائية:

1–التكوين العالي:

هو ذلك التكوين الذي يتبعه الطلبة في مجال تخصص معين في دراسة كل ما يتعلق بهذا المجال أداء وتقنيات وغيرها من المحتويات التي تثري ثقافة الطالب في هذا المجال وتفيده مستقبلاً.

2–مخرجات الجامعة :

هم الطلبة أو المدخلات التي دخلت إلى الجامعة بصدد الدراسة في مجال أو تخصص معين والتي فور بداية مسارها الدراسي تصبح مخرج معد للدخول في سوق العمل.

3– سوق العمل(الشغل) :

هو المجال الذي يتوجه إليه خريج الجامعة بعد حصوله على الشهادة الجامعية بغرض الحصول على منصب عمل.

الجانب النظري :

1– التكوين العالي :

يعتبر التكوين الجامعي من أعلى مستويات التكوين، فيطلق عليه:التعليم العالي وكذلك التعليم التالي ويأتي هذا النوع من التكوين ليتوج مراحل سبقته، فبعد التكوين أو التعليم الابتدائي وقبله التحضيري ثم التكوين المتوسط وبعدها التكوين الثانوي الذي يتوج بامتحان شهادة البكالوريا.

وعند الحصول عليها يتسنى لحامليها الدخول إلى الجامعة لإتمام الدراسة والتكوين الجامعي، ومفهوم التعليم العالي والتعليم الجامعي لهما نفس الدلالة ويعبران عن مفهوم محوري في البحث وهو التكوين. (يعقوبي، 2008، صفحة 33)

2- وظائف التعليم العالي:

يمكننا أن نستخلص مجموعة من الوظائف والمهام الرئيسية للجامعات والمعاهد العليا في وظائف أساسية متكاملة هي:

- إعداد القوى البشرية ذات المهارات الفنية من المستوى العالي في مختلف التخصصات التي يحتاجها المجتمع وفي مختلف مواقع سوق العمل لبدء التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيقه.

- القيام بدور أساسي في البحث العلمي في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية والعمل على تطويرها.

- المشاركة في تقدم المعرفة وتشجيع القيم الأخلاقية والنهوض بالطبقات الاجتماعية التي تؤدي إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

- المشاركة في تحقيق التنسيق والتكامل بين التعليم الجامعي ومراحل التعليم العام من جهة، وبين التعليم الفني والتكنولوجي من جهة أخرى وذلك بهدف الوصول إلى توازن مرن مناسب بين مدخلات مراحل التعليم المختلفة ومخرجاتها.

- إيجاد قاعدة اجتماعية عريضة متعلمة، تضمن حدّاً أدنى من التعليم لكافة فئات المجتمع ويتطلب ذلك محو أمية جميع الأفراد، كحد أدنى للمعرفة والمواطنة الصالحة.

- المساهمة في تعديل نظام القيم والاتجاهات، بما يتناسب والطموحات التنمية في المجتمع وزيادة قدرة التعليم على تغيير القيم والعادات غير المرغوب فيها، لخدمة كافة قطاعات الإنتاج والخدمات الإدارية والقضاء على البطالة.

- إعداد القوى البشرية وتأهيلها وتدريبها للعمل في القطاعات المختلفة وعلى كافة المستويات والمهن، وذلك عن طريق تزويدها بالمعارف والمهارات والاتجاهات والقيم اللازمة للعمل المستهدف، وبما يمكنها من التعايش مع العصر التقني، وتطوير وسائلها محلياً مع التركيز على العلوم وتطبيقاتها المختلفة، وبالتالي ضمان وجود قاعدة دائمة من الموارد البشرية ورصيد مستمر من رأس المال البشري.

تنمية الموارد العلمية والتكنولوجية واستغلالها من خلال الأفراد القادرين على تحمل أعباء التنمية وقيادتها.

- تنمية أنماط التعبير والتفكير وتنوعها لدى الأفراد، بما يحقق اتصالهم بجذورهم الثقافية وانتمائهم الوطني الأصيل.
- انفتاح التعليم على العالم الخارجي واهتمامه بشؤون القضايا الدولية، لتعميق التفاهم والحوار مع شعوب العالم.
- نشر المعرفة وتأهيل الهوية الوطنية والقومية، وتطوير الاتجاهات الفكرية الاجتماعية، بما يوفر ثقافة مشتركة، ومنهجا موحدا في التخطيط والتنظيم والعمل الإنتاج.
- إعداد الباحثين في مختلف مجالات البحث العلمي والتقني والإنتاجي، بما يضمن الكشف عن المعارف الجديدة والإبداع والابتكار والتجديد في شتى ميادين الحياة والعلم والمعرفة والفن.

- إرساء الديمقراطية الصحيحة فهناك مثل يقول "كلَما تعلم الإنسان زادت حريته "وهذا يعني ارتباط الحرية بالتعليم، فالتعليم يحرر الإنسان من قيود العبودية والجهل، ويحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذي يعد أول خطوات العدالة الاجتماعية وعن طريق تدريب الأجيال الصاعدة على أسلوب الحياة الديمقراطية، وتأسيساً على ذلك يصبح التعليم – مؤسساته التعليمية –وظائف هامة تمثل الأساس في عوامل الإنتاج والتوزيع، وهما العنصران المتميزان في تحديد التنمية الاقتصادية (ثروة وإنتاجا) والتنمية الاجتماعية(توزيعا وإشباعاً) (غربي، 2013-2014 ، الصفحات 53-54)

3- مكونات التعليم العالي :

إنَ الخدمة التي تقدمها المؤسسات التعليمة في الجامعات والمعاهد والكليات تعتمد على عدة عناصر والتي تتمثل في مدخلات ومخرجات العملية التعلمية وهذا لتلبية احتياجات الأطراف المستفيدين .

أ- المدخلات :

وتتمثل :

1- **الطلبة** : يعتبر الطالب المدخل الأساسي الطالب المدخل الأساسي في العملية التعلمية من خلال المعلومات والمعارف التي يتلقاها خلال سنوات دراسته في الجامعة قادر على تطوير وتنمية مهاراته باعتباره أهم ركائز المنظومة التعلمية .

2- هيئة التدريس : تحتاج المؤسسة الجامعية إلى هذا العضو باعتباره أهم في نجاح العملية التعلمية من خلال الأدوار التي يقوم بها والمتمثلة في التدريس والإرشاد والتوجيه والإشراف على البحوث والرسائل والدراسات، فبدون هذا العضو لايمكن للطالب أن يحصل على المعلومات والمعارف التي تساعده في حياته المهنية (نمور، 2012، صفحة 21)

3- العملية التعلمية : ويقصد بها الأساليب والمناهج وطرق التدريس والمقررات الدراسية وهذه الوسائط تقوم بنقل المعارف والمعلومات إلى الطلبة، ولذا يجب أن تكون هذه المناهج والأساليب التي يستعملها الأستاذ من اجل نقل المعرفة إلى الطلبة أن تتلاءم مع متطلبات البيئة والمجتمع، لأنَ من خلال من هذه العملية التعليمية يستعد المتعلم إلى الحياة المهنية .

ب–المخرجات :

وهي النتائج النهائية للعمليات التي أجريت على المدخلات وتتمثل في إعداد المتخرجين من الطلبة الذين يجب تخريجهم من خلال تحقيق الشروط الكمية والنوعية، كما يمثلون قوة العمل المنتجة (العلي، 2010، صفحة 290).

4– علاقة مخرجات التعليم العالي بسوق الشغل

يعتبر التعليم والعمل عنصرين متلازمين وجب التوفيق بينهما لتحقيق المواءمة بين البرامج والتخصصات التي يقدمها التعليم العالي لاحتياجات سوق الشغل المستقبلية، ويؤدي اختلال توازن مخرجات التعليم ومتطلبات سوق الشغل إلى هدر الإمكانيات المالية في تمويل تخصصات وبرامج لا ترتبط بخطط التنمية واحتياجات سوق الشغل، وهدر الطاقات البشرية وعدم توجيهها إلى المهن والوظائف المطلوبة لقطاعات العمل. (شرقي، 2007، صفحة 183).

كما أنَ علاقة التعليم بسوق العمل لها جوانبها العلمية والاقتصادية والاجتماعية كون هذه العلاقة ارتباطية تكاملية تحددها خطط وسياسات واتجاهات اقتصادية تتحدد بناءاً عليها مجالات الأعمال والمهن والتقنيات والتكنولوجية المطلوبة بمؤسسات سوق العمل وفق متطلبات التنمية.

وفي إطار هذه العلاقة تتحدد التخصصات المطلوبة للمهن في منظومة التعليم العالي من خلال برامج وخطط ومناهج دراسية علمية وتطبيقية.

الدراسات السابقة :

دراسة برتيمة (2020) الجزائر اهتمت هذه الدراسة بالعلاقة بين التكوين الجامعي وسوق العمل من حيث الكمية والنوعية وتحضير الطلبة لعالم الشغل ومساهمة مركز الربط في إدخال مخرجات الجامعة لعالم الشغل إن الهدف الرئيسي لهذا البحث معرفة مدى تلاءم التكوين الجامعي مع سوق العمل، حيث اهتمت هذه الدراسة بالعلاقة بين التكوين الجامعي من حيث الكمية والنوعية من أجل ذلك تم اختيار أداة المقابلة وطبقت على مركز الربط الذين يشكلون عينة هذه الدراسة، ومن خلال المعطيات وتحليل النتائج سمحت لنا أن نستنتج بأنَ مخرجات التكوين الجامعي لا تتلاءم مع سوق العمل. (برتيمة، 2020)

دراسة كربوش (2017) الجزائر هدف البحث إلى تشخيص إشكالية العلاقة بين التكوين الجامعي الجزائري والتشغيل من خلال دراسة مدى فعالية نظام التكوين المتبع في جعل الجامعة الجزائرية نسقا مفتوحا على المجتمع الجزائري، يخدمه ويكون مخرجات مناسبة لمؤسساته؛ خاصة وأن المقارنة التي أجراها الباحث بين وضعية التعليم العالي والتشغيل عند اعتماد الإصلاح، وضعيتهما بعد 10 سنوات من التطبيق أظهرت وجود خلل على مستوى العلاقة بين التكوين الجامعي التشغيل.

هذا الخلل الذي تأكد للباحث أن ما توفر من نماذج نظرية حول تقييم الفعالية التنظيمية، وطرق تقييم الجامعة لا تستطيع كشفه وعليه فقد قام الباحث معتمدا على المقاربة النسقية باقتراح نموذجه الخاص في تقييم فعالية نظام التكوين التي تم تحديها في مدى قدرة نظام الجامعة على استغلال قدراتها ومواردها المختلفة من أجل القيام بمهام

التكوين والبحث العلمي، ومدى مساهمة هذان الأخيران في سد حاجات الأنظمة الفرعية للمجتمع، وأن فعالية نظام التكوين الجامعي تتحدد من خلال قدرته على حل المشكلات التي تواجهه، سواء في علاقته كنظام بباقي الأنظمة أو التي تكون ضمنية في عمل عناصر النظام ذاته وقد قام الباحث وفق هذا النموذج المقترح بإجراء دراسة حالة لجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي مستخدم المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب دراسة الحالة، وجمع بيانات كمية وكيفية عن طريق تقارير وإحصاءات رسمية إلى جانب مقابلة 425 فرداً ممثلين لجميع تخصصات التكوين في الجامعة، وخلصت النتائج البحث إلى مايلي الجامعة تقوم باحتضان مشكلة التشغيل وإعادة هيكلتها، ومنحها وقتاً، وهي منظمة معزولة ومنغلقة على نفسها، على غرار منظمات المجتمع المحيطة بها، وعليه فإنَ إشكالية العلاقة بين التكوين الجامعي والتشغيل من خلال تناول فعالية نظام التكوين الجامعي من منظور نسقي تتجسد في فشل نظام التكوين في حل المشكلات التي تواجهه على مستوى الجامعة كنسق، أو في حل المشكلات التي تواجه علاقته التفاعلية مع باقي أنساق المجتمع الكلي، أي فشل إصلاح التعليم العالي في الجزائر من خلال اعتماد نظام" ل م د" في مواكبة إصلاحات الدولة في مجال الاقتصاد، لغياب مساقات تكوينية تخدم المجتمع، وغياب مساقات بحثية توجه تطور المجتمع. (كربوش، 2017)

دراسة فريد بلوهاري، الجزائر تحت بعنوان مدي تماشي التكوين الجامعي في نظامLMD مع متطلبات سوق العمل" حسب أ ري الأساتذة وهي دراسة ميدانية بجامعة المسيلة.

واعتمد الباحث في دراسته على **المنهج الوصفي** و كما استخدم **الاستبيان** في أدوات جمع البيانات وجاءت تساؤلات الدراسة علي النحو الآتي:هل الإمكانيات المادية للجامعة دور في تحقيق أهداف نظام LMD ؟وما هو دور نظام LMD في تحضير الطلاب إلي سوق العمل والتمهين ؟ وهل هذا النظام يعمل علي تحسين الجودة والنوعية والنجاعة في التسيير. ؟

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي:

-تفتقد السياسة العامة للتشغيل في الجزائر إلى مسالة الترشيد خاصة على مستوى الفواعل فنلاحظ أنَ هناك غياب شبه تام لدور المجتمع المدني والقطاع الخاص في هذا النوع من القطاعات وهذا راجع إلي هشاشة القطاع الخاص بالدرجة الأولى وعدم فاعلية المجتمع المدني وخاصة في الجانب الاقتصادي.

إجراءات البحث الميدانية:

أولاً: المنهج و الأدوات المستخدمة في الدراسة:

- **منهج الدراسة:** ويقصد به الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة. (بوحوش و الذنيبات، 1999، صفحة 99)

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتفعيلها تمَ استخدام المنهج الوصفي والذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي في واقعها، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيرا كيفياً بوصفها وتوضيح

خصائصها، وتعبيرها كمياً بوصفها رقميا بما يوضح حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى، وهذا المنهج لا يهدف إلى وصف الظواهر ووصف الواقع فحسب، بل يتعداه إلى الوصول لاستنتاجات تسهم في فهم الواقع وتطويره. (عبيدات و آخرون، 1997، صفحة 187)

- **أدوات جمع البيانات :**

بناءاً على طبيعة البيانات التي يراد جمعها، وعلى المنهج المتبع في البحث، والوقت المسموح به، و الإمكانيات المادية المتاحة، ركزنا على الأداة الأكثر ملائمة لتفعيل أهداف هذه الدراسة وهي (الاستبيان) .

✓ **ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة**

نظراً لصعوبة إجراء الدراسة الميدانية ونظراً للظروف السائدة في البلاد من جائحة الكورونا والحجر الصحي، وبعد استشارة الأستاذ المشرف، قمنا بإجراء الدراسة مع بعض الطلبة في جامعتنا، ووفقاً لهذا الأسلوب.

ثالثاً: حدود الدراسة :

الإطار المكاني :تمَّ إجراء الدراسة على مجموعة من الطلبة من جامعة طاهري محمد –بشار

الإطار الزماني:تمَّ إجراء الدراسة نهاية جوان إلى غاية 28 سبتمبر 2021

الإطار البشري:تمَّ إجراء الدراسة على 150 طالب وطالبة.

تفريغ البيانات و تفسيرها :

المحور الأول: البيانات الشخصية :

جدول رقم 1 :يمثل جنس العينة

الجنس	التكرار	النسبة
الذكور	80	%53.33
الاناث	70	% 46.66
المجموع	150	% 100

المصدر من اعداد الباحثة

نلاحظ من خلال الجدول رقم 01 أنَ الجنس الأعلى نسبة هم الذكور وقدرت نسبتهم ب 53.33% و تليها الإناث بنسبة 46.66% ولعل ذلك راجع إلى عدد طلبات التوظيف و التقدمية في التوظيف للقطاع الجامعي

الجدول رقم 02 :يمثل طبيعة العمل .

طبيعة العمل	التكرار	النسبة
أستاذ محاضر أ	30	%20
أستاذ محاضر ب	20	%13.33
أستاذ مساعد أ	40	%26.66
أستاذ مساعد ب	60	%40
المجموع	150	%100

المصدر من اعداد الباحثة

نلاحظ من خلال الجدول رقم 02 أنَ الفئة الأعلى نسبة هي أستاذ مساعد ب وقدرت نسبته ب 60% وتليها أستاذ مساعد أ بنسبة 26.66% ومن بعدها أستاذ محاضر أ بنسبة 20% وأخيرا أستاذ محاضر ب بنسبة قدرت 13.33 % هذا راجع إلى التنوع الأكاديمي داخل الجامعة من خلال الشهادات المتحصل عليها من طرف الأساتذة

الجدول رقم 03: يمثل سنوات العمل

عدد سنوات العمل	التكرار	النسبة
اقل من 3 سنوات	40	%26.66
من 3 سنوات إلى 10 سنوات	80	%53.33
من 10 سنوات إلى 15 سنة	30	%20
المجموع	150	%100

المصدر من اعداد الباحثة

نلاحظ من خلال الجدول رقم 03 أنَ الفئة الأعلى نسبة هي من 3 سنوات إلى 10 سنوات وقدرت نسبتها ب 53.33 %وتليها اقل من 3 سنوات بنسبة 26.66 % وأخيرا من 10 سنوات إلى 15 سنة وقدرت نسبتها ب 20 % ولعل ذلك راجع إلى كون الأساتذة المتواجدين داخل الحرم الجامعي اغلبهم ذو أقدمية وخبرة مهنية في مجال عملهم ممَا يدل على عدد سنوات العمل الطويلة

المحور الثاني: البيانات الموضوعية

الجدول رقم 04: يمثل نوعية النظام المتبع في الجامعة

هل لنوعية النظام المتبع في الجامعة lmd دور في عدم توافق بين المخرجات وسوق العمل	التكرار	النسبة
نعم	120	%80
لا	30	%20
المجموع	150	%100

المصدر من اعداد الباحثة

نلاحظ من خلال الجدول رقم 04 أنَ لنوعية النظام المتبع في الجامعة lmd دور في عدم توافق بين المخرجات وسوق العمل فكانت الإجابة الأعلى نسبة هي نعم وقدرت ب 80% وتليها لا بنسبة 20 %، ولعل ذلك راجع إلى أنَ عدد المناصب المتاحة في سوق العمل وبالتالي فإنَ لنظام التكوين دور مهم في فشله وعدم التواؤم بينه وبين سوق العمل، وأنَ الجامعة الجزائرية تعاني من ضغط العدد الذي اثر على نوعية التعليم.

الجدول رقم 05: يمثل عمل خريجي الجامعة في مناصب غير تخصصاتهم

يشتغل خريجي الجامعة في مناصب غير تخصصاتهم	التكرار	النسبة
نعم	130	%86.66
لا	20	%13.33
المجموع	10	%100

المصدر من اعداد الباحثة

نلاحظ من خلال الجدول رقم 05 أنَ خريجي الجامعة يشتغلون في مناصب غير تخصصاتهم فكانت الإجابة الأعلى نسبة بنعم وقدرت ب 86.66% ، تليها لا بنسبة 13.33 %، ولعلَ ذلك راجع إلى عدم توافق مخرجات التعليم العالي وسوق العمل ممَا يضطر البعض إلى تقلد مناصب في غير تخصصهم وكذا حتى التنازل عن بعض الشهادات من أجل الوظيفة

الجدول رقم 06: يبين تناسب خريجي الجامعة مع المناصب المتاحة في سوق العمل

عدد خريجي التكوين الجامعي مناسب مع المناصب المتاحة في سوق العمل	التكرار	النسبة
نعم	40	%26.66
لا	110	%73.33
المجموع	10	%100

المصدر من اعداد الباحثة

نلاحظ من خلال الجدول رقم 06 أنَ عدد خريجي التكوين الجامعي مناسب مع المناصب المتاحة في سوق العمل فكانت الإجابة الأعلى نسبة هي لا وقدرت ب 73.33% ، تليها نعم و قدرت ب 26.66 % ولعل ذلك

راجع إلى فشل ضعف النظام المتبع في الجامعة وعدم تواكب احتياجاته مع سوق العمل، وانَ أعداداً كبيرة تلتحق بتخصصات تتنافى وطبيعة التخصص الذي هو خاص وليس عام وهذا ما أدى إلى عدم التوافق بين ما يطلبه السوق وخريجي الجامعة.

الجدول رقم 07: عدد الطلبة المسجلين طالبي العمل في مديرية التشغيل

عدد الطلبة المسجلين طالبي العمل في مديرية التشغيل	التكرار	النسبة
لا اعرف	100	%66.66
لا توجد علاقة مع مديرية التشغيل	50	%33.33
المجموع	10	%100

المصدر من اعداد الباحثة

نلاحظ من خلال الجدول رقم 07 أنَ عدد الطلبة المسجلين طالبي العمل في مديرية التشغيل فكانت إجابة الأساتذة الأعلى نسبة هي لا اعرف وقدرت ب 66.66 %، تليها الإجابة بلا توجد لنا علاقة مع مديرية التشغيل وقدرت نسبتها ب 33.33 %، ولعل ذلك راجع إلى عدم استطلاع الأساتذة على جديد مديريات التشغيل وليس هناك ما يتيح لهم فرصة معرفة ما هو العدد الإجمالي الصحيح لطالبي العمل إلاَ بإذن خاص .

الجدول رقم 08: أكثر التخصصات المطلوبة في سوق العمل

التخصصات المطلوبة أكثر في سوق العمل	التكرار	النسبة
العلوم الإنسانية والاجتماعية	40	%26.66
العلوم الاقتصادية	20	%13.33
الحقوق	30	%20
كلية العلوم التكنلوجية	28	%18.66
معهد تسيير التقنيات الحضرية	10	%6.66
كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة	22	%14.66
المجموع	150	%100

المصدر من اعداد الباحثة

نلاحظ من خلال الجدول رقم 08 أنَ التخصصات الأكثر الطلبة هي العلوم الإنسانية والاجتماعية وقدرت نسبتها ب 26.66% ، تليها الحقوق بنسبة 20% وبعدها كلية العلوم التكنولوجية بنسبة 18.66% وتليها كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة بنسبة 14.66% ، والعلوم الاقتصادية 13.33% ومعهد تسيير التقنيات الحضرية بنسبة 6.66% ، ولعل ذلك راجع إلى عدم وجود مناصب متخصصة لكل التخصصات ممَا يستدعي فتح

مراكز تضم خريجي الجامعات من جميع التخصصات لأنَ المجتمع الآن في تطور في جميع المجالات لذلك وجب أيضاً التطوير من مخرجات التكوين الجامعي

الجدول رقم 09: يبين الخدمات التي تقدمها مديرية التشغيل دور في إدماج مخرجات الجامعة في سوق العمل

الخدمات التي تقدمها مديرية التشغيل دور في إدماج مخرجات الجامعة في سوق العمل	التكرار	النسبة
نعم	102	%68
لا	48	%32
المجموع	10	%100

المصدر من اعداد الباحثة

نلاحظ من خلال الجدول رقم 09 أنَ الخدمات التي تقدمها مديرية التشغيل دور في إدماج مخرجات الجامعة في سوق العمل فكانت الإجابة الأعلى نسبة هي نعم و قدرت ب 68% ، تليها لا بنسبة 32% ولعل ذلك راجع إلى الجهود المقدمة من طرف المديرية والتي تساهم في تشغيل اكبر عدد من خريجي الجامعات وتوجيههم في عالم الشغل ممَا ساعد في إدماجهم في سوق العمل.

الجدول رقم 10: يبين الوسائل والآليات المقترحة لربط بين نظام التعليم العالي واحتياجات الفعلية لسوق العمل

الوسائل والآليات المقترحة لربط بين نظام التعليم العالي واحتياجات الفعلية لسوق العمل	التكرار	النسبة
وضع اتفاقيات	40	%26.66
شراكة مع مخابر البحث	60	%40
انشاء مرصد للعمل	20	%13.33
النوادي العلمية	30	%20
المجموع	150	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم 10 أنَ الوسائل والآليات المقترحة لربط بين نظام التعليم العالي واحتياجات الفعلية لسوق العمل فكانت الإجابة الأعلى نسبة هي وضع شراكة مع مخابر البحث بنسبة 40% ، تليها وضع اتفاقيات مع مديرية التشغيل بنسبة 26.66% ، تليها توسيع معارف النوادي العلمية في الجامعة وإلمامها بجميع المعلومات الخاصة بمديرية التشغيل فكانت نسبتها ب 20 %، أخيراً إنشاء مراصد للعمل وقدرت نبتها ب 13.33% ولعل ذلك راجع إلى إلمام مديرية التشغيل بجميع طالبي العمل وذلك تفادياً لبطالة حاملي الشهادات الجامعية

نتائج الدراسة:

أظهرت الدراسة أنَ التخصصات المدروسة بالجامعة لا تتماشى مع المناصب المعروضة في سوق العمل وأنَ تكوين الجامعي لا يغطي كل الجوانب لخرجيها وبالتالي يبقى خريجي الجامعة دائماً في التكوين المستمر من خلال اندماجه في ميدان سوق العمل وأنَ التربص الميداني يساعد خريجي الجامعة في التعرف أكثر على طبيعة العمل وبالتالي يكمل في تكوين الطلبة غياب التنسيق بين الجامعة والوكالة الوطنية للتشغيل ومديرية التشغيل ممَا جعل الجامعة تفتقد لقاعدة بيانات حول احتياجات سوق العمل المحلي من يد عاملة مركزية التكوين الجامعي في الجزائر لا تسمح بتوجيه الطلبة حسب طبيعة البيئة المحلية التي ينتمون إليه، الأعداد الكبيرة لخريجي الجامعة يفوق حاجيات الاقتصاد الوطني.

الخاتمة:

إنَ متابعة وتطوير نظام التكوين الجامعي هو الوسيلة التي بفضلها يتم تكوين جيل من الطلبة قادر على المساهمة في تطوير وطنه من خلال التوسع والتدقيق في تخصصه ويقابله تحسين اقتصاد السوق بما يتوافق مع مخرجات التكوين الجامعي، بذلك تفعيل التوازن بين مخرجات التكوين ومتطلبات سوق العمل.

وبالرغم ممَا يقال عن الدور الهام والقيادي الذي يجب أن تلعبه الجامعة في بناء المجتمع، فإنَ الجامعة الجزائرية واقعها اليوم يتطلب إعادة النظر والتفكير من اجل بناء قدرات علمية ومهنية قوامها تكويني جيد والمتبعة الحسنة وتحصيل التوافق بينها وبين سوق العمل، لأنَ علاقة التكوين الجامعي بسوق العمل يمثل ذلك البناء من الأبنية المكون للمجتمع بل تعتبر ركيزة من ركائز التي يقوم عليها المجتمع وتحقيق الاتزان والاستقرار والتقدم والازدهار في جميع المجالات التي تطمح إليها كل الدول، وهذا من خلال توفير يد عاملة مؤهلة قادرة على منافسة العمالة الأجنبية .الأمر الذي أكدت عليه هذه الدراسة على غرار العديد من البحوث والدراسات التي اهتمت بموضوع التكوين الجامعي وسوق العمل وسبل التوفير بينهم من خلال الوقوف على مشاكل التكوين الجامعي مع سوق العمل والتحديات التي تواجه خريجي الجامعة في الحصول على منصب عمل، وسبل التقليص الفجوة بينهما.

التوصيات:

- إعادة هيكلة وتنظيم التكوين بالتعليم العالي بالجزائر وذلك بالإشراك الفعلي لكل أقطاب العملية التعليمية .
- إعادة النظر في محتوى برامج التكوين بالجامعة وربطها بالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية
- الابتعاد عن نظام التقييم التقليدي العقيم باعتباره يختزل تعلم المعارف ويوقف فرصة الإبداع والتألق لدى الطلبة .
- تشجيع التكوين التطبيقي للطلبة والمتابعة الجدية للتربصات الميدانية .
- إبرام الاتفاقيات القطاعية بين الجامعة والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية قصد تعزيز التعاون والتبادل بما يخدم الطرفين .

- إبرام اتفاقيات بين الجامعات و مديريات التشغيل قصد التعرف عن قرب على واقع سوق العمل وكذا تخصيص ما تحتاجه المديرية من خريجي الجامعة في جميع التخصصات.
- الإسراع في تنصيب وتفعيل خلايا ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي قصد وضع ميكانيزمات علمية من شأنها الرقي بالقطاع

قائمة المراجع :

1. برتيمة، أميرة أسماء.(2020)." تواؤم التكوين الجامعي مع سوق العمل دراسة ميدانية بمركز الربط بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية"، كلية العلوم الاجتماعية .تخصص علم اجتماع التنظيم والعمل.جامعة محمد خيضر. بسكرة.الجزائر.
2. بوحوش عمار و محمد محمود الذنيبات(1999) مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر
3. ذوقان عبيدات و آخرون(1997) البحث العلمي، دار أسامة للنشر و التوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.
4. شرقي، ساجد.(2007) ." دور الجامعات في التطوير في التنمية"، مجلة الجامعة البصرة، مركز الدراسات الإيرانية :العدد 1 (10).
5. العلي، عبد الستار.(2010). تطبيقات في إدارة الجودة الشاملة .ط2.عمان دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن.
6. كربوش، هشام (2017)."إشكالية العلاقة بين التكوين الجامعي والتشغيل مقاربة نسقية لفعالية الجامعة " .أطروحة دكتوراه علوم علم النفس العمل والتنظيم، كلية العلوم الاجتماعية .جامعة أم البواقي.الجزائر
7. نمور، نوال.(2012)." كفاءات أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير.جامعة منشوري قسنطينة.الجزائر.
8. يعقوبي، شريفة.(2008)." التكوين الجامعي المتخصص وأداء العمل الصحفي الإذاعي " .رسالة ماجستير في تنمية الموارد البشرية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

المراجع

أميرة أسماء برتيمة. (2020). " تواؤم التكوين الجامعي مع سوق العمل دراسة ميدانية بمركز الربط بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية". بسكرة.الجزائر: كلية العلوم الاجتماعية .تخصص علم اجتماع التنظيم والعمل.جامعة محمد خيضر.

ذوقان عبيدات و آخرون. (1997). البحث العلمي. المملكة العربية السعودية: دار أسامة للنشر و التوزيع، الرياض.

ساجد شرقي. (2007). " دور الجامعات في التطوير في التنمية". البصرة: مجلة الجامعة البصرة ، مركز الدراسات الإيرانية .

شريفة يعقوبي. (2008). التكوين الجامعي المتخصص وأداء العمل الصحفي الإذاعي " .رسالة ماجستير في تنمية الموارد البشرية. الجزائر: جامعة منتوري، قسنطينة.

صباح غربي. (2013-2014). دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي، اطروحة دكتوراه. بسكرة: قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر.

عبد الستار العلي. (2010). تطبيقات في إدارة الجودة الشاملة. 02 . الأردن: دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان.

عمار بوحوش، و محمد محمود الذنيبات. (1999). مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث. 02 . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

نوال نمور. (2012). "كفاءات أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي". رسالة ماجستير غير منشورة،. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير.جامعة منشوري قسنطينة.

هشام كربوش. (2017). "إشكالية العلاقة بين التكوين الجامعي والتشغيل مقاربة نسقية لفعالية الجامعة " .أطروحة دكتوراه علوم علم النفس العمل والتنظيم. الجزائر: كلية العلوم الاجتماعية .جامعة أم البواقي.